افتتاحية

انطلاقاً من الفكر السامي لجلالة السلطان المعظم –حفظه الله– بشأن أهمية تعريف المواطنين بالدور الذي تقوم به الحكومة في سبيل تنمية الوطن والمواطن في مختلف المجالات، وفي إطار الحرص الذي يوليه جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لتحقيق مبدأ الرقابة مسؤولية الجميع، وتجسيداً لعلاقة الجهاز بالمجتمع ، تأتي هذه الصفحة الشهرية لتتناول العديد من الجوانب ذات الصلة باختصاصات الجهاز وأنشطته، جنباً إلى جنب مع غرس المفاهيم الرقابية كحلقة في إطار السلسلة الإعلامية للجهاز، والتي تشمل تنفيذ برنامج إذاعي أسبوعي بالتعاون مع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، فضلا عن استضافة المختصين من الجهاز في البرنامج التلفزيوني «من عمان»، بالإضافة إلى الاتصال المباشر بالمؤسسات والأفراد من خلال تنفيذ ندوات توعوية للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز وللمؤسسات التعليمية، والمشاركة في المهرجانات المحلية.

ويأمل الجهاز من خلال هذا التنوع في أساليب التواصل إلى الوصول إلى كافة فئات المجتمع بهدف التعريف بالقوانين المنظمة لعمله والمنهجية المتبعة لأداء اختصاصاته بما يحقق أهدافه في الإسهام في مسيرة التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.

إذ لا يخفى على أحد أهمية دور جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في الإسهام في الحفاظ على مقدرات الوطن ومنجزاته، وذلك من خلال حماية الأموال العامة والمساهمة في الارتقاء بأداء الجهات الخاضعة لرقابته بتقييم أدائها والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية، إلى جانب الكشف عن أسباب القصور في الأداء والإنتاج وتحديد المسؤولية.

ويعمل الجهاز على توجيه موارده لأداء هذا الدور بكل أمانة وإخلاص وباعتماد أفضل الأساليب العلمية والممارسات المهنية العالمية مستنيراً بما ورد في أحد الخطابات السامية لجلالة السلطان المعظم بأن «الأجهزة الرقابية ساهرة على أداء مهامها والقيام بمسؤولياتها بما يحفظ مقدرات الوطن وصون منجزاته» وتوجيهات جلالته – حفظه الله – بشأن سد الثغرات أمام أي طريق يمكن أن يتسرب منه فساد وعدم السماح بأي شكل من أشكاله، وأن على الحكومة اتخاذ كافة التدابير التي تحول دون حدوثه، وأن تقوم الجهات الرقابية بواجبها في هذا الشأن بعزيمة لا تلين تحت مظلة القانون وبعيداً عن مجرد الظن والشبهات.

ناصر بن هلال بن ناصر المعولي
رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

الأثر الرقابي

يرتبط الأثر الرقابي الذي يحدثه الجهاز إرتباطاً مباشراً بالتوصيات التي أبداها بتقاريره الرقابية لمعالجة المخالفات وأوجه القصور التي تكشفت له خلال ما أجراه من فحوص بالجهات الخاضعة لرقابته، ومن ثم فإن قياس هذا الأثر الرقابي يعتمد على النتائج التي أسفرت عنها التوصيات المشار إليها وينقسم الأثر الرقابي إلى أثر مالي وآخر غير مالي.

ويتمثل الأثرالمالي (المباشر أو غير المباشر) في العوائد المالية المحققة نتيجة عمل الجهاز الذي من أوجهه، الإستردادات وتحصيل حقوق الدولة مثل المبالغ المصروفه بدون مبرر، دون وجه حق، بدون سند، بالزيادة وغيرها. ويشمل أيضاً تنمية الإيرادات و تنويع مصادر الدخل إضافةً إلى الوفورات التي تتحقق من خلال الرقابة الوقائية قبل الصرف، علاوة على خفض الإنفاق أو تكاليف بعض البرامج الحكومية وما يصاحبها من تحسين العمليات والإجراءات في الجهات الخاضعة الذي ينتج عنه توفير مالي مباشر للدولة ومعالجة أوجه النقص والقصورفي بعض القوانين وما ينتج عنه من تحصيل منفعة مالية.

كما تتضمن تقارير الجهاز بعض الموضوعات ذات الأثر غير المالي، التي ولئن أمكن تقدير آثارها المالية إلا أنها لا تتعلق بحقوق يوصى بتحصيلها أو استردادها، ولكنها مع ذلك عالجت جوانب على درجة عالية من الأهمية مثل سلامة إجراءات إسناد المشروعات، وترشيد الإنفاق، وضعف الرقابة على المصروفات، وحقوق الحكومة طرف الشركات، والمعالجات اللازمة لإظهار الحسابات الختامية معبرة عن الحقيقة، كما ساهمت في بيان أوجه الضعف والقصور في القوانين واللوائح والأنظمة، وأوصت إلى زيادة فعالية الأداء للبرامج وتحقيق الأهداف ونتائج الخطط والبرامج والسياسات وزيادة فعالية الأداء للبرامج والمشروعات علاوة على المساهمة في تحسين العمليات والإجراءات في الجهات الخاضعة

تطور المؤسسة الرقابية في السلطنة

حظي جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بالعناية السامية الحكيمة لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه –إذ مرت المؤسسة الرقابية بالعديد من مراحل التطور منذ بداية النهضة المباركة، وقد جاءت عملية التطوير مواكبة مع التطور الشامل في مؤسسات الدولة.

ويأتي ذلك في إطار حرص جلالة السلطان المعظم – حفظه الله ورعاه – على المضي قدماً لإرساء دعائم دولة المؤسسات والقانون ، والارتقاء بالسلطنة سعياً للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة العصرية في شتى المجالات والميادين.

وحرصا على ضرورة الارتقاء بمستوى أداء منظومة المؤسسات المختلفة والجهاز الإداري للدولة فكان لابد من وجود رقابة فاعلة على أعمال هذه المنظومة للوصول بها إلى أعلى مراتب الجودة في الأداء والكفاءة في العمل، ومن هذا المنطلق فقد أوكل هذا الدور إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة كمؤسسة معنية بحماية المال العام للدولة ، والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية كدعامة رئيسية للتنمية الوطنية الشاملة.

وفي استعراض لمراحل التطور التي مرت بها المؤسسة الرقابية تُعد دائرة تدقيق الحسابات بوزارة المالية اللبنة الأولى للعمل الرقابي في الدولة، لتصبح بعد ذلك مديرية عامة آخذة بذلك مسؤولية ودور أكبر، وتم إلحاقها بوزارة شؤون الديوان السلطاني – آنذاك– في عام ١٩٨٣م، ويعد نظام تدقيق حسابات الدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٥/٣٦ بمثابة أول نظام لتدقيق الحسابات.

ومنذ العام ١٩٨٩ صدرت عدة مراسيم لتعزيز دور مؤسسة الرقابة على مسيرة التنمية، إذ أصبحت بمسمى الأمانة العامة لتدقيق الحسابات في ١٩٨٩، ثم الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة في ١٩٩١، وبصدور المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٥ عدل المسمى ليكون جهاز الرقابة المالية للدولة كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً وتم تعيين أول رئيس للجهاز بمرتبة وزير.

وإيماناً من صاحب الجلالة– حفظه الله ورعاه– بأهمية العمل الرقابي وضرورة المضي قدماً في تطويره بما يحقق ترسيخ دولة المؤسسات، فقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٢٧ بتعديل المسمى إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، ومن أبرز ما تضمنه هذا المرسوم إضافة اختصاص الرقابة الإدارية ليصبح مسمى الجهاز جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وإضافة مهمة الرقابة الإدارية لإختصاصات الجهاز ، ونقل تبعيته مباشرة لجلالة السلطان.

وتتويجاً لمراحل تطوير المؤسسة الرقابية صدر قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١، وقانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح بالمرسوم السلطاني ٢٠١١/١١٢ ليكونا بما تضمناه من تحديد للأهداف وتوسيع في الإختصاصات داعما كبيرا للجهاز على أداء دوره المنشود في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة.

آليات تلقي وبحث الشكاوي والبلاغات

يعد بحث ودراسة الشكاوى والبلاغات التي ترد للجهاز عن الإهمال أو مخالفة القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها من الإختصاصات الأصيلة للجهاز بموجب المادة العاشرة/ البند التاسع من قانون جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١، ونظمت اللائحة التنفيذية لقانون الجهاز في الفصل الرابع قواعد وإجراءات بحث الشكاوى والبلاغات .

وتسعى دائرة التواصل المجتمعي بالجهاز إلى تفعيل دور الجهاز في بناء جسور التواصل وتدعيم الصلات والروابط مع المجتمع، وتعمل على نشر التوعية بدور الجهاز وأهدافه وأنشطته و تحسس اهتمامات المواطنين والمقيمين عن طريق بحث الشكاوى والبلاغات المقدمة منهم والرد على تساؤلاتهم واستفساراتهم ودراسة مقترحاتهم.

وإيمانا من الجهاز بأهمية تطوير العمل الرقابي في مجال بحث البلاغات المقدمة من المواطنين والمهتمين لما يترتب عليه من آثار تعود على المجتمع، فقد حرص على بذل العناية المهنية اللازمة في عملية بحث ودراسة الشكاوي والبلاغات، إضافة إلى التأكيد على توفير كافة ضمانات الحفاظ على سرية البيانات، وتوصية فريق فحص الشكوى بأهمية التواصل مع كافة أطراف الشكوى وخاصةً صاحب الشكوى سواء بالاتصال أو الإجتماع ، للوقوف على كافة النقاط العالقة بالشكوى لإستيضاحها.

ويتم تلقي الشكاوى والبلاغات عن طريق التسليم المباشر بالحضور الشخصي لمقدم الشكوى أو البلاغ بالمقر الرئيسي للجهاز بمسقط أو افرع الجهاز في كلا من ظفار، صحار، نزوى، صور، البريمي، الرستاق، أو البريد العادي أو البريد الإلكتروني community@sai.gov.om أو عن طريق نافذة البلاغات www. sai.gov.om أو تطبيق الهواتف الذكية saiapp أو الفاكس أو أية وسيلة ممكنة. وتقوم الدائرة بفرز وقيد الشكاوى والبلاغات في قاعدة بيانات خاصة بها، ويتم بحث ودراسة تلك الشكاوى والبلاغات ابتداءا بدائرة التواصل المجتمعي –ولو كانت مجهولة المصدر بشرط توفر الوثائق– بعدها تحال إلى المديريات والدوائر الرقابية المختصة بالجهاز، والتي تقوم بدورها في فحص تلك الشكاوى والبلاغات وإتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها . كما يتم رصد كل ما ينشر في وسائل الاعلام المختلفة وشبكات التواصل الاجتماعي من شكاوى وتحقيقات تتناول نواحي الاهمال أو التقصير أو أستغلال الوظيفة العامة أو المساس بالمال العام .

ويقوم المختصون في الدائرة بالتواصل مع مقدمي الشكاوى والبلاغات بصفة دورية لإطلاعهم على المستجدات التي تنتهي إليها الوحدات المعنية بفحص تلك الشكاوى والبلاغات.

أحصائيات

م	البيان	العدد
١	عدد الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز	٤١٧
٢	عدد المهام المستهدف تنفيذها في العام ٢٠١٥	٢٠٦
٣	عدد أفرع الجهاز بالمحافظات	٦

رؤية جلالة السلطان في حماية النزاهة

أرسى الفكر السامي لجلالة السلطان المعظم – حفظه الله – المبادئ الأساسية التي يسير على نهجها أبناء سلطنة عمان، وحث جلالته دائماً على استهداف مصلحة الوطن والمصلحة العامة قبل كل شيء، كما حث على انتهاج الشفافية وتعريف المواطنين بالدور الذي تقوم به الحكومة في سبيل تنمية الوطن والمواطن في مختلف المجالات حيث جاء في خطاب جلالته بمناسبة افتتاح مجلس عمان بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٧م «إن المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهامها وأولوياتها والجهود التي تبذل لتنفيذها، وتعميق الترابط بين الحكومة والمواطنين، واجب وطني أساسي، ينبغي على كل فرد من أبناء هذا البلد الغالي القيام به. فالمواطنون من حقهم أن يعرفوا ما تبذله الحكومة من جهود في سبيل رفع مستوى المعيشة، وتطوير الاقتصاد، وتنمية الثروات الوطنية، ورعاية المجتمع، وضمان أمنه واستقراره، والمحافظة على قيمه وتراثه ومنجزاته.» وقد أكد جلالته قبل ذلك على أهمية النزاهة من قبل مسؤولي الدولة وموظفيها حيث أشار في خطاب ألقاه على كبار رجال الدولة بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥م قال فيه: «وهناك أمر هام يجب على جميع المسئوولين في حكومتنا أن يجعلوه نصب أعينهم، ألا وهو أنهم جميعا خدم لشعب هذا الوطن العزيز، وعليهم أن يؤدوا هذه الخدمة بكل إخلاص وأن يتجردوا من جميع الأنانيات وأن تكون مصلحة الأمة قبل أي مصلحة شخصية، إذ أننا لن نقبل العذر ممن يتهاون في أداء واجبه المطلوب منه في خدمة هذا الوطن ومواطنيه، بل سينال جزاء تهاونه بالطريقة التي نراها مناسبة» ومع استمرارية التقدم في بناء الدولة ومؤسساتها استمر جلالته – أدامه الله– في إرساء أسس الشفافية والنزاهة والتأكيد على نبذ المصالح الشخصية والانحراف عن النهج السليم فقد جاء في خطاب جلالته – حفظه الله – بمناسبة افتتاح الانعقاد السنوي لمجلس عمان بتاريخ ١١/نوفمبر/٢٠٠٨م « لما كان الأداء الحكومي يعتمد في إرساء وترسيخ قواعد التنمية المستدامة على القائمين به و المشرفين عليه ،فإن في ذلك دلالة واضحة على مدى المسؤولية الجسيمة المنوطة بالموظفين الذين يديرون عجلة العمل في مختلف القطاعات الحكومية، فإن هم أدوا واجباتهم بأمانة وبروح من المسؤولية، بعيدا عن المصالح الشخصية سعدوا وسعدت البلاد .. أما إذا انحرفوا عن النهج القويم، واعتبروا الوظيفة فرصة لتحقيق المكاسب الذاتية وسلما للنفوذ والسلطة، وتقاعسوا عن أداء الخدمة كما يجب وبكل إخلاص وأمانة، فإنهم يكونون بذلك قد وقعوا في المحظور ولابد عندئذ من محاسبتهم واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لردعهم وفقا لمبادئ العدل الذي أرسينا عليه دعائم الحكم والتي تقتضي منا عدم السماح لأي كان بالتطاول على النظام و القانون، أو التأثير بشكل غير مشروع على منافع الناس التي كفلتها الدولة، ومصالح المجتمع التي ضمنها الشرع، وأيدتها الأنظمة والقوانين، ومن ثم نؤكد على أن تطبيق العدالة أمر لا مناص منه ولا محيد عنه، وأن اجهزتنا الرقابية ساهرة على أداء مهامها، والقيام بمسؤولياتها بما يحفظ مقدرات الوطن ويصون منجزاته.»

كما أكد جلالته – حفظه الله– على سيادة القانون وعلى الاهتمام الحثيث باستكمال بناء دولة المؤسسات، مشيراً بكل وضوح إلى عدم السماح بأي شكل من أشكال الفساد وإلى وجوب سد كل الثغرات التي قد يتسرب منها وتعزيز المنظومة الرقابية بشان ذلك حيث جاء في خطاب جلالته الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الخامسة لمجلس عمان بتاريخ ١٣/أكتوبر/٢٠١١م «إن العمل الحكومي كما هو معلوم تكليف ومسؤولية، فيجب أداؤه بعيداً عن المصالح الشخصية، وتنفيذه بأمانة تامة خدمة للمجتمع، كما يجب سد كل الثغرات أمام أي طريق يمكن أن يتسرب منها فساد، وإننا نؤكد من هذا المقام على عدم السماح بأي شكل من أشكاله، وتكليف حكومتنا باتخاذ كافة التدابير التي تحول دون حدوثه، وعلى الجهات الرقابية أن تقوم بواجبها في هذا الشأن بعزيمة لا تلين تحت مظلة القانون وبعيداً عن مجرد الظن والشبهات فالعدالة لابد وأن تأخذ مجراها، وأن تكون هي هدفنا ومبتغانا، ونحن بعون الله ماضون في تطوير المؤسسات القضائية والرقابية، بما يحقق تطلعاتنا لترسيخ دولة المؤسسات.»

ويتضح أن رؤية جلالة السلطان المعظم – حفظه الله – اتسمت بالوضوح في مجال تعزيز النزاهة، وان التطور الذي شهدته التشريعات والمؤسسات والممارسات المتبعة في هذا الشأن جاء تجسيداً لهذه الرؤية الحكيمة بما يخدم الوطن والمواطن.